Al-Tarikh Va Al-Hazarah Al-Islamiyah
Royat Al-Mu'asirah
ISSN: 2783-5154

The Impact of Endowments (Waqf) on People's Livelihoods in the Safavid Era*

Saeed Najafi Nejad
Ph.D. in History of Islam, Islamic Azad University, Najafabad, Iran.
s.nagafinezhad@gmail.com.

Abstract

The Safavid period is considered the golden age of *waqf* (religious endowment) in Iran. A set of factors contributed to the expansion of this benevolent institution during the Safavid era. The growth of *waqf* in this period directly and indirectly influenced other economic indicators, as the value of endowed properties and the financial circulation within this sector were remarkably high. One of the areas that experienced noticeable improvement as a result of the expansion of *waqf* was people's livelihoods. At first glance, the relationship between these two issues may not seem very strong; however, the evidence indicates that due to the diversity and wide scope of endowments in the Safavid era, this positive impact was significant enough to warrant independent investigation. Accordingly, this study seeks to examine the extent and manner of the impact of *waqf* on the daily lives of ordinary people in society. Using library-based data and a descriptive–analytical method, the research attempts to provide a

* Najafi Nejad, S. (2025). The Impact of Endowments (Waqf) on People's Livelihoods in the Safavid Era, 5(2), pp. 142-170.
https://doi.org/10.22081/ihc.2025.72319.1088

▣ **Article Type:** Research; **Publisher:** Islamic Sciences and Culture Academy

▣ **Received:** 2024/11/16 ●**Revised:** 2024/12/28 ●Accepted: 2025/01/12 ●**Online publication:** 2025/06/10

© 2025
authors retain the copyright and full publishing rights

well-documented and reasoned answer to this question. It appears that the impact of *waqf* on people's livelihoods was more pronounced in the case of endowments related to facilities providing welfare and public services than in other types of endowments.

Keywords
Waqf (endowment), Safavid dynasty, endowments, livelihood, Safavid economy.

التاريخ والحضارة الإسلامية
رؤية معاصرة
ISSN: ٢٧٨٣-٥١٥٤

تأثير الوقف على معيشة الناس في العصر الصفوي*

سعيد نجفي نجاد
دكتوراه في التاريخ الإسلامي، الجامعة الإسلامية الحرة، نجف آباد، إيران.
s.nagafinezhad@gmail.com

الملخص

يُعدّ عصر الدولة الصفوية العصر الذهبي للوقف في إيران. فقد أدّت مجموعة من العوامل إلى ازدهار هذه السنّة الحسنة في إيران خلال تلك الفترة. وأثّر انتشار الأوقاف، بشكل مباشر وغير مباشر، على مختلف المؤشرات الاقتصادية، إذ بلغت قيمة الممتلكات الوقفية وحجم التداول المالي في هذا القطاع أرقامًا عالية جدًا. ومن المجالات التي شهدت تحسّنًا ملحوظًا نتيجة توسّع نشاط الوقف، معيشة الناس. فربما يبدو للوهلة الأولى أنه لا توجد علاقة واضحة بين هذين الموضوعين، إلا أن الشواهد التاريخية تُظهر أن تنوّع الأغراض الوقفية واتساع نطاقها في العصر الصفوي أدّيا إلى تأثير إيجابي كبير جعل دراسة هذا الموضوع أمرًا يستحق بحثًا مستقلًا. ولهذا الغرض، تسعى هذه الدراسة إلى معرفة حجم وكيفية تأثير الوقف على حياة عامة الناس في المجتمع الصفوي، باستخدام البيانات المكتبية وبالمنهج الوصفي التحليلي لتقديم إجابة موثّقة ومستندة إلى الأدلة. ويبدو أن تأثير الوقف على معيشة الناس كان أوضح في الأوقاف التي قدّمت مرافق وخدمات رفاهية مقارنةً بسائر أنواع الأوقاف.

الكلمات المفتاحية

الوقف، الصفويون، الأوقاف، المعيشة، اقتصاد العهد الصفوي.

---

* نجفي نجاد، سعيد. (٢٠٢٥م). تأثير الوقف على معيشة الناس في العصر الصفوي. التاريخ والحضارة الإسلامية، رؤية معاصرة، ٥(٣)، صص ١٤٢-١٧٠.
https://doi.org/10.22081/ihc.2025.72319.1088

© المؤلفون * نوع المقالة: مقالة بحثية * الناشر: المعهد العالي للعلوم والثقافة الإسلامية.

تاريخ الإستلام: ٢٠٢٤/١١/١٦ ● تاريخ التعديل: ٢٠٢٤/١٢/٢٨ ● تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٠١/١٢ ● تاريخ الإصدار: ٢٠٢٥/٠٦/١٠

المقدمة

لقد شهد الاقتصاد الإيراني في العصر الصفوي واحدًا من أزهى وأروع فترات التاريخ الإيراني الإسلامي. وبالرُّغم من الظروف الاقتصادية المواتية والتحولات الدينية الكبيرة التي حدثت في تلك الحقبة، فقد ازدهرت ثقافة الوقف بشكل ملحوظ. وتشير التقارير التاريخية إلى أن حجم الأوقاف في ذلك العصر لا يمكن مقارنته بما كان عليه في الفترات السابقة. وكان جزء مهم من هذه الأوقاف موجَّهًا نحو نشر المذهب الشيعي وتمويل الأنشطة والمراسم المرتبطة به، إلى جانب تطوير وتجهيز الأماكن المقدسة الشيعية. ومع ذلك، وُجدت أيضًا أنواع أخرى من الأوقاف التي كانت تُقام إمّا لتأمين وتحسين معيشة الناس بشكل مباشر، أو كانت تؤثر في اقتصاد الأسر بطريقة غير مباشرة.

يهدف هذا البحث إلى دراسة كيفية تأثير الوقف على الحياة اليومية للناس في إيران الصفوية، من خلال تقديم أدلة على أن نشاط الوقف قد ساهم في تحسين مستوى معيشة الإيرانيين، مع محاولة استنباط نتائج منطقية حول آثار انتشار الوقف على حياة الناس، وصولًا إلى تحقيق الهدف الرئيس للدراسة.

وبالنظر إلى أن إيران في عهد الصفويين شكّلت نقطة تحول مهمة في التاريخ الثقافي والاقتصادي للبلاد، بفضل وحدة أراضيها ومذهبها، وبسبب قوة بعض سلاطينها وسياساتهم الاقتصادية الفعّالة، لذا فإن دراسة تأثير ظاهرة شائعة ومهمة كالوقف الذي له جذور دينية لكنّه أثّر بعمق في الاقتصاد، تُعدّ ضرورة خاصة.

وتأتي أهمية هذا الموضوع أيضًا من واقع أن ثقافة الوقف في العصر الحديث لا تبدو متجذّرة بالدرجة نفسها في ظلّ نظام الجمهورية الإسلامية الذي يرفع شعار العدالة الاجتماعية ورعاية الفئات الضعيفة في المجتمع. ولذلك، فإن استحضار النماذج التاريخية الناجحة لهذه الثقافة - مثل الوقف في العصر الصفوي - قد يُسهم في إحياء هذه السنّة الحسنة في إيران اليوم.

وبناءً على ذلك، يتمحور سؤال البحث حول: ما مدى تأثير توسّع الأوقاف في العصر الصفوي على حياة أفراد المجتمع؟ وهل كان هذا التأثير سطحيًا وشكليًا، أم أنه كان حقيقيًا وعميقًا في حياتهم اليومية؟

وتُطرح في هذا السياق فرضيات عدّة، أهمّها أن الوقف في العصر الصفوي كان ذا تأثير مباشر وواضح على حياة الناس. وإذا دقّقنا في التفاصيل، يمكن القول إن التأثير المباشر شمل استخدام المرافق العمرانية والخدمية التي أُنشئت بفضل الأوقاف، مما رفع مستوى رفاهية الإيرانيين، إلى جانب توزيع الأموال والمواد الغذائية على الطلبة والمتعلمين. أمّا التأثير غير المباشر فكان يتمثّل في تحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الثروة، وفي ازدهار التجارة من خلال إنشاء الخانات والقوافل وغيرها من المرافق الاقتصادية.

وتكمن أهمية هذا البحث في عرض شواهد تُبرز التأثير العام للوقف على الحياة المعيشية للناس، وتقديم تحليلات توضّح كيف ساهمت هذه الظاهرة في تحسين أوضاعهم. ولهذا الغرض تم اختيار المجتمع الصفوي، الذي امتدّ عمره نحو ٢٣٥ عامًا، نموذجًا مناسبًا للدراسة التاريخية المقارنة.

أما المتغيرات الرئيسة في هذا البحث فهي حجم الأوقاف وكيفية تأثيرها ونتائجها على حياة الناس؛ في حين تشمل المتغيرات التابعة النهج الذي اتخذته الحكومة والشعب تجاه الوقف، والظروف الاقتصادية ومستوى المعيشة في العصر الصفوي. ورغم محدودية البيانات التاريخية المتاحة، فقد بُذل جهد لاستقصاء المصادر وتحليل المعلومات من أجل تجاوز هذا النقص قدر الإمكان.

الدراسات السابقة

تركّزت الدراسات السابقة حول الوقف في العصر الصفوي بصورة رئيسة على دور الوقف والأوقاف في نشر المذهب الشيعي وعلى الجوانب المرتبطة به، ولذلك قلّما تناولت تلك الدراسات إسهام الوقف في حياة الطبقات الفقيرة والمستضعفة.

أما هذا البحث، فينظر إلى الوقف من زاوية مختلفة، وهي تأثيره على معيشة الناس في ذلك العصر، محاولًا استكشاف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية المتعددة بصورة أوضح. ومن هنا يمكن القول إن النقطة المبتكرة الرئيسية في هذا البحث تتمثّل في تركيزه على دور الوقف في الحياة اليومية للناس، في حين ركّزت معظم المؤلفات الأخرى على كيفية انتشار الوقف ومدى توسعه في العصر الصفوي أكثر من تناول تأثيره على المواطنين أنفسهم.

كما أن العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الوقف انصب اهتمامها على تأثيره في المجالات الثقافية والبنية الثقافية للمجتمع، ولم تولِ اهتمامًا كافيًا لتأثيره على الحياة المعيشية للأفراد. ولم يُعثر على دراسة مستقلة تناولت هذا الموضوع تحديدًا، إذ جاءت معظم الأعمال السابقة بصيغة عامة تتناول الوقف في العصر الصفوي دون تخصيص بعده الاجتماعي أو المعيشي. وأقرب تلك الأعمال من حيث الموضوع هي الأبحاث التي درست الآثار الاقتصادية للوقف في تلك الفترة.

ومن أبرز المؤلفات في هذا المجال يمكن الإشارة إلى كتاب «**نگاهی به وقف و آثار اقتصادی – اجتماعی آن**» تأليف مصطفى سليمي فر، وكتاب «**در باب اوقاف صفوی**» للباحثة نزهت أحمدي، إضافةً إلى مجموعة مقالات منها «**نقش وقف در فقرزدایی از جامعه**» بقلم إبراهيم فلاح، و«**تأثیر وقف بر زندگی تهیدستان جامعه ایران دوره صفوی**» تأليف هادي بيّاتي و عباس قديمي قيداري.

كما توجد مقالات أخرى تتعلق بالوقف، منها «**وقف و نقش آن در توسعه اقتصادی و اجتماعی**» تأليف صادق بختياري، و«**چارچوب طراحی اقتصاد وقف**» و «**جایگاه نهاد وقف در اقتصاد بخش سوم**» بقلم ناصر جهانيان، و«**اوقاف در تاریخ و آثار آن در اقتصاد نوین اسلامی**» للباحث مراد چيزاكچا، وكذلك «**بررسی تأثیر موقوفات امامزادگان و بقاع متبرکه بر اقتصاد کشور**»

تأليف عفت خوشنودي، و«**اهداف اقتصادی و اجتماعی اسلام در نهاد وقف**» بقلم سعيد خيرآبادي، وأخيرًا «**تحليل فرهنگ وقف در دوره صفوی**» للباحثة فاطمة دانش يزدي.

الوضع الاقتصادي للشعب الإيراني في العصر الصفوي

يُعدّ التاريخ الاقتصادي من الموضوعات التي قلّما حظيت باهتمام الباحثين في مجال التاريخ، رغم أهميته البالغة في تحليل الأحداث السياسية عبر العصور. إذ يرى بعض الباحثين أنه «لا يوجد تحول سياسي أو تاريخي، إلا ويكون أحد عوامله عاملًا اقتصاديًا، كما لا توجد ظاهرة تاريخية أو سياسية إلا وتُثر عن تحوّل اقتصادي» (باستاني پاريزي، ١٩٨٣م، ص ١٩).

في العهد الصفوي، شهد الاقتصاد الإيراني ازدهارًا كبيرًا بعد فترة طويلة من التدهور الذي أعقب الغزو المغولي، والذي دمّر جزءًا كبيرًا من الثروات المادية والبشرية، وجعل الفترة التي سبقت الصفويين من أصعب المراحل الاقتصادية في تاريخ إيران. غير أن هذا الركود بدأ بالزوال منذ تأسيس الدولة على يد الشاه إسماعيل الصفوي، وترسّخ الاستقرار الاقتصادي في عهد الشاه طهماسب، ليبلغ ذروته في عهد الشاه عباس الأول.

يقول الباحث جون فوران عن الوضع الاقتصادي في إيران خلال حكم الشاه عباس:

«لعلّ إيران في ذروة قوتها، أي في عهد الشاه عباس، كانت تضاهي بسهولة كبريات الدول الأوروبية، وربما فاقتها ازدهارًا» (فوران، ٢٠٠٤م، ص ٥٠). لكن بعد وفاته، بدأ الاقتصاد الإيراني في التراجع لأسباب عدّة، منها ضعف اهتمام الملوك اللاحقين وعدم اتباعهم للسياسات الاقتصادية الحكيمة.

في الحقيقة، ترافقت الثورة السياسية الكبرى في العصر الصفوي مع ثورة اقتصادية موازية، إلا أن هذه الأخيرة لم تنل نصيبها الكافي من التوثيق في

المصادر التاريخية، فظلّت تفاصيلها غامضة، وتوارى بريقها خلف التحولات السياسية والدينية الكبرى التي تميّز بها ذلك العصر.

ومن المهم الإشارة إلى أن النظام الاقتصادي في العهد الصفوي لم يكن منسجمًا مع أي من النماذج المعروفة لاحقًا، لا مع النموذج الرأسمالي الغربي الذي يقوم على الفردية، ولا مع النموذج الماركسي الذي يرفع شعار المساواة الشاملة. ولذلك فإن دراسة أثر الوقف على الاقتصاد الشعبي في ذلك العصر تستلزم اعتماد نموذج تحليلي خاص، يراعي الخصوصية البنيوية للاقتصاد الصفوي، الذي لم يكن، رغم خلفيته الدينية، متطابقًا تمامًا مع مبادئ الاقتصاد الإسلامي النظري أيضًا.

لقد أدّى النمو الاقتصادي المرتفع الذي تحقق خلال حكم الصفويين إلى انتعاش أحوال الناس، وكان من نتائجه الطبيعية الزيادة الكبيرة في حجم الأوقاف الشعبية والرسمية، ما ساهم بدوره في تحسين أوضاع المعيشة العامة في مختلف المجالات، سواء من خلال الخدمات الاجتماعية أو البنى التحتية أو الدعم المادي للمحتاجين.

ثقافة الوقف في العصر الصفوي

الوقف في اللغة يعني "الوقوف"، وفي الاصطلاح هو "حبس الأصل المملوك عن التصرف فيه، وصرف منافعه في سبيل الله" (دهخدا، ١٩٥٨م، ج٤٩، ص ٢٣٤). وعلى الرغم من أن الوقف ظاهرة إسلامية بحتة ويُعدّ من الأحكام الإمضائية، فإن هذه السنّة في العهد الصفوي بلغت ذروة تطورها، وتحقّق فيها ازدهار واسع مع انتشار المذهب الشيعي، إذ بلغ الوقف في تلك الحقبة أعلى درجاته في تاريخ إيران الإسلامي. ومع تحسّن الأوضاع الاقتصادية في عهد الصفويين وتولّي علماء الشيعة إدارة الشؤون الدينية، إضافةً إلى تشجيع الملوك الصفويين الناس على وقف ممتلكاتهم في سبيل نشر التشيع، دخل الوقف في تلك الفترة مرحلة جديدة من النمو والتنوع.

لقد نمت ثقافة الوقف في العصر الصفوي جنباً إلى جنب مع توسّع دائرة التشيع، وانتقلت من كونها مفهومًا نظريًا ودينيًا إلى ممارسة عملية راسخة في المجتمع، لتصبح جزءًا من الثقافة العامة ومظهراً من مظاهر الحياة اليومية. وقد ساعدت الأوضاع السياسية والاجتماعية السائدة آنذاك على ترسيخ هذه الثقافة في نفوس الناس، حتى غدت إيران أرضًا خصبة لفعل الوقف ومكانًا مناسباً للواقفين من مختلف الطبقات.

تنوّعت الأوقاف في تلك الحقبة من حيث أنواعها ومقاصدها، وكذلك تعددت فئات الواقفين وانتشرت الأوقاف في مناطق مختلفة من البلاد، مما يدلّ على مدى ترسّخ ثقافة الوقف في المجتمع الإيراني في أبعادها المتعددة. وأصبحت هذه الثقافة في العصر الصفوي إحدى أبرز الركائز الدينية والثقافية في المجتمع، وامتلكت من القوة ما جعلها إحدى الدعائم الاقتصادية القادرة على التأثير في معيشة الناس واقتصاد الدولة.

ومن الأمور اللافتة في ثقافة الوقف الصفوية، الدعم الواسع الذي قدّمه الملوك الصفويون لهذه السنّة الحسنة. كانوا أنفسهم روّادًا فيها وقدوةً للشعب، فسعوا إلى نشر ثقافة الوقف عمليًا من خلال أفعالهم، مما وسّع نطاق هذه الظاهرة بشكل ملموس. فقد أولى الشاه إسماعيل الأول منذ بداية حكمه اهتمامًا خاصًا بمؤسسة الأوقاف، حيث عيّن مسؤولين بارزين يتولّون إدارتها، مثل منصب "صدارة الأوقاف" الذي اعتُبر أعلى سلطة مشرفة على شؤونها، واستمر هذا المنصب قائمًا حتى نهاية الدولة الصفوية (أحمدي، ٢٠١١م، ص ٢٧).

وتُشير النقوش وسجلات الوقف إلى أن كثيراً من الأوقاف في تلك الحقبة تعود إلى زمن الشاه طهماسب، بينما قام الشاه عباس الأول بوقف جميع ممتلكاته الخاصة. وقد نقل مؤلف قصص الخاقاني كلام الشاه عباس نفسه قائلاً:

«كل ما في البيوتات الخاصة الشريفة مما يجوز وقفه، فهو موقوف بالكامل» (شاملو، ١٩٩٢م، ج١، ص ١٩٦).

كما قال مرارًا:

«جميع ما أملكه وما يُطلق عليه اسم مال، حتى هذين الخاتمين اللذين في يدي، هما موقوفان» (تركمان، ٢٠٠٨م، ج٢، ص ٧٦١).

استمر هذا النهج الوقفي لدى الملوك الصفويين حتى نهاية السلالة. ففي عهد الشاه صفي، والشاه عباس الثاني، والشاه سليمان، ظلّت حركة الوقف مزدهرة، إلى أن بلغت أوجها في عهد آخر ملوك الصفويين الشاه سلطان حسين، الذي عُرف بشغفه الشديد بالوقف، ليس هو فقط، بل أيضًا الوزراء وأهل البلاط وخواصّ القصر الذين شاركوه الحماس نفسه في التبرع والوقف (جعفريان، ٢٠٠٠م، ج٢، ص ٩٠٤).

١. تأثير الوقف في الارتقاء بالرفاه العام للناس

إن طبيعة الوقف تجعله قادرًا على سدّ جزء من النواقص التي قد تنتج عن تقصير الحكومة. إن جزءًا كبيرًا من نمو وازدهار المدن في العصر الصفوي كان مدينًا لمؤسسة الوقف. ويُعدّ وجود عدد هائل من المباني الموقوفة في جميع أنحاء إيران خلال الحقبة الصفوية دليلاً على مساهمة الوقف الكبيرة في عملية توسع المدن الإيرانية، ويبلغ هذا الانتشار ذروته في المدن الكبرى مثل أصفهان، ومشهد، وتبريز.

يبدو أن موقوفات العصر الصفوي كانت غزيرة جدًا، وقد وُقِفت بذكاء وحسّ عالٍ بتلبية الاحتياجات، لدرجة أنها كانت قادرة على تلبية جزء كبير من مهام الحكومة في مختلف الأبعاد الثقافية، والإنشائية، والاجتماعية وغيرها، مما أدى إلى ارتقاء المستوى النوعي لحياة الناس. وكانت الثمرة المباشرة لانتشار ثقافة الوقف في إيران هي توفير دعامة اقتصادية استطاعت أن "تُعيد الحياة" للاقتصاد الإيراني الهش، خاصة بعد تدهوره الشديد عقب الغزو المغولي، واستمرت في دعم هذا الاقتصاد لسنوات طويلة.

قد يرى خبراء الاقتصاد في إطار افتراضاتهم أن كيانًا مثل الوقف لا يستطيع زيادة الدخل العام للمجتمع بشكل مباشر، وذلك لأنه عند وقف الأصول المنقولة أو غير المنقولة، فإن رأس المال الفعلي لا يُضاف إلى الاقتصاد العام. ومع ذلك، فإن الموقوفات أدت إلى زيادة رفاه الناس في العصر الصفوي بأسلوب فعّال وعملي للغاية. ومن الأمثلة على الموقوفات الخدمية والرفاهية في تلك الفترة: الخانات (النُزُل التجارية)، والمدارس، والسقايات (مياه المخازن)، والمكتبات، والحمامات العامة، والأسواق، وغيرها.

تُعدّ الوظيفة العمرانية والرفاهية واحدة من أهم وأكثر وظائف الوقف في العصر الصفوي شيوعًا. فعلى مدار التاريخ الصفوي، وقف العديد من الواقفين عقارات وأموالًا طائلة انطلاقًا من دافع توفير الرفاه للناس والمساعدة في حل مشكلاتهم. وفي العصر الصفوي، نرى أنه على الرغم من هيمنة الأوقاف ذات الصبغة الشيعية، تم تأسيس عدد كبير من المباني والأعمال العمرانية ضمن إطار الوقف، والتي كانت تتصل بشكل أو بآخر بمسار نشر التشيع. في الواقع، لم يكتفِ الواقفون في العصر الصفوي بالأنشطة المباشرة في هذا المجال للترويج للتشيع وإظهار ولائهم لأهل البيت عليهم السلام، بل قاموا بإنشاء العديد من الموقوفات لتلبية الاحتياجات المعيشية للشيعة ومحبي أهل البيت عليهم السلام.

كما كان العديد من الموقوفات ذات الطابع العمراني، والتي كانت قابلة لتحقيق الأرباح، تُعتبر أجزاءً فرعية تابعة لمدرسة، أو حرم، أو أي مكان شيعي مقدس آخر، حيث كانت العوائد الناتجة عنها تُستخدم لتغطية التكاليف التشغيلية وصيانة ذلك المكان المقدس.

يمكن الإشارة إلى العديد من الأمثلة على الموقوفات الرفاهية في العصر الصفوي، وكل مثال منها قد يشمل آلاف الوقفات. ولكن، إذا أردنا أن نختار مثالاً واحدًا بارزًا من هذه الفئة، فيمكننا أن نذكر الخانات (دور الضيافة)، والتي شهد بناؤها ازدهارًا كبيرًا في تلك الفترة. حيث قام الواقفون بدوافع خيّرة

لتوفير المرافق الخدمية للمسافرين، سواء كانوا تجارًا أو حجاجًا وزوارًا، ببناء خانات فخمة، بعضها لا يزال قيد الاستخدام حتى يومنا هذا. ووفقًا لشاردان، فإن "الأفراد الخيّرون والمتدينون يعتبرون بناء الخانات على طول الطرق أهم الصدقات والقربات على الإطلاق. وينزل المسافرون في هذه الخانات ويستريحون مجاناً " (شاردان، ١٣٧٤ش، ج٢، ص ٩٣٩).

وكان الشاه عباس الأول هو أبرز الواقفين في مجال بناء الخانات في العصر الصفوي، حيث يُقال إنه بنى ٩٩٩ خانًا (ديولافوا، ١٣٧٨ش، ص ٤٢). بالطبع، يبدو أن هذا الرقم هو تعبير مجازي عن العدد الهائل للخانات التي بناها، وقد يكون العدد الفعلي مختلفًا. كما كان كنج علي خان من كبار الواقفين في العصر الصفوي (مشيزي، ١٣٦٩ش، ص ٢٤٨)، وكانت زينب بيغ، عمة الشاه عباس الأول، من ضمن الواقفات اللاتي بنين الخانات (فلسفي، ١٣٣٩ش، ج٢، ص ٢٠٧). ويجب الإشارة أيضًا إلى خان أم الشاه[1] كأحد أفخم الخانات في تلك الحقبة.

ولتلبية احتياجات المسافرين، كانت بعض الخانات تضم مرافق مثل مخبز، وجزارة، ومطحنة، ومصلى، ومجموعة من الدكاكين لشراء وبيع سلع القافلة. ومن الأمثلة على ذلك خان دير غجين الواقع جنوب طهران على حافة الصحراء، و خان مهيار الواقع على طريق أصفهان – شيراز (كياني وكيلايس، ١٣٦٢ش، ص ٩). ولا تزال العديد من الخانات الواقعة داخل المدن، وضمن مجمعات الأسواق، تحافظ على نشاطها وازدهارها الاقتصادي حتى الآن (ملا آغايي، ١٣٩٣ش، ص ٢١٩).

بناءً على ما سبق، يتضح أن الخانات الموقوفة كانت فعّالة جدًا في زيادة الرفاهية العامة. فبالإضافة إلى تقديم الخدمات للمسافرين من تجار وحجاج وغيرهم، لعبت الخانات دورًا كبيرًا في تنمية التجارة. فقد أدى وجود الخانات

١. كان هذا الخان يعدّ المحطة الأخيرة للسفراء الأجانب والوفود المرافقة لهم، لكي يتهيّأوا لدخول العاصمة أصفهان بعد أن يزيّنوا قبعاتهم بالريش وملابسهم الخاصة بالتشريفات (سيرو. ١٣٥٧ش، ص٢٧٦).

إلى زيادة مستوى الأمان على الطرقات، مما سهّل الرحلات التجارية والزيارات الدينية، وبالتالي أدى إلى توسع التجارة. هذا الأمر انعكس بشكل غير مباشر على تحسّن الظروف الاقتصادية للمجتمع الإيراني في العصر الصفوي.

٢. تأثير الوقف في خفض تكاليف المعيشة

الموقوفات، بما توفره من مزايا عامة للناس، كانت في كثير من الحالات تؤدي مباشرة إلى خفض نفقاتهم، مما يزيد بدوره من القدرة الشرائية لعامة الناس. إن الاستخدام المجاني للأماكن الموقوفة، والذي كان سائدًا جدًا في العصر الصفوي، ساهم في تقليل تكاليف معيشة الناس. هذا التخفيض في النفقات ظهر في الأمور ذات الطابع الخدمي، وكذلك في الحالات التي كان يتم فيها التبرع ببعض السلع مجانًا للناس وفقًا لرغبة الواقف. حتى في حالة المدارس الموقوفة، لم يكن الطلاب يدفعون رسومًا للدراسة فيها، بل في حالات عديدة كانت تُخصص لهم منحة مالية من عائدات الوقف.

كما كانت تُنظم وقفًا خاصًا بالزوار والحجاج في حالات كثيرة، بحيث يتم تقديم المساعدة لهم من خلال العقارات والأموال الموقوفة. على سبيل المثال، هناك وثيقة وقف لا تزال محفوظة تشير إلى أن الشاه سلطان حسين خصص مبالغ مالية لتسيير رحلات الحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة والعتبات المقدسة (سبنتا، ١٣٤٦ش، ص ١٢٩).

علاوة على ذلك، وكما ذكرنا سابقًا، تم تنفيذ الوقف في مجموعة متنوعة وكثيرة من القضايا والمجالات، والتي كان من شأن إهمال أي منها أن يُحمّل الحكومة تكاليف عمرانية وتشغيلية، الأمر الذي كان سيؤدي بدوره إلى تعليق أو إلغاء بعض المشاريع العمرانية الأخرى مؤقتًا أو بشكل دائم.

حتى أن المنافع الاقتصادية الناتجة عن الوقف تعود بشكل غير مباشر وعلى المدى الطويل على الواقفين أنفسهم. ويحدث ذلك عندما تؤدي مجموعة الموقوفات

http://ihc.isca.ac.ir

إلى تخفيض النفقات ورفع جودة حياة الأفراد، وبالتالي، يساهم ذلك في تأمين البيئة من الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي كان من الممكن أن تلحق بالمجتمع ككل. وبذلك، يستفيد المحسنون والواقفون أنفسهم من ثمار هذا الأمن الاجتماعي والاقتصادي السائد في المجتمع. على الرغم من أن الواقفين عادةً لا يركزون على هذه النقطة عند الوقف، ويكون همهم الأساسي هو القيام بالعمل بدافع كسب الثواب الأخروي وبإخلاص خالص لله.

٣. تأثير الوقف في التوزيع العادل للموارد

إن توسع الوقف يؤدي إلى التوزيع العادل للثروة والخدمات في المجتمع. هذا الإجراء الطوعي المتمثل في التنازل عن جزء من الممتلكات لاستخدام الآخرين، وبشكل عام المحتاجين، يؤدي إلى إرساء توازن مالي في المجتمع وتقليل التوترات على مختلف المستويات الاجتماعية.

هناك مؤشرات أخرى للوقف، مثل: المساهمة في خلق فرص العمل، إدخال الأصول والثروات الراكدة إلى الدورة الاقتصادية، الحد من سلطة الحكومة في الاستيلاء على ممتلكات الناس، ونشر ثقافة الإنفاق ومساعدة المحتاجين في المجتمع، وكل منها يتبعه آثار اقتصادية إيجابية جدًا. هذه الآثار قد لا تكون واضحة للوهلة الأولى، لكنها من التأثيرات المهمة والمُهملة لانتشار ثقافة الوقف.

كون الناس أغنياء أو فقراء في أي اقتصاد يعتمد إلى حد كبير على كيفية تخصيص الموارد لهم (سويل، ١٣٨٢ش، ص ١١). يمكن القول أنّ أحد الآثار الاقتصادية الهامة للوقف هو تعديل الثروة في المجتمع بشكل طوعي ودون فرض قوانين تقييدية على الأثرياء. فإذا سعت السلطة إلى التوزيع العادل للأصول بفرض قوانين سلبية على الأثرياء، فمن المؤكد أنها ستواجه اعتراضات كبيرة من الطبقة المترفة بعد فترة وجيزة، وقد يكون فرض مثل هذه القوانين خاطئًا من الناحية الشرعية والأخلاقية أيضًا. ولكن مع انتشار ثقافة الوقف في المجتمع

وتنازل الأثرياء طوعًا عن ممتلكاتهم لصالح مختلف شرائح المجتمع، يتحقق التعديل المطلوب في الثروة بشكل طبيعي ودون توتر.

عندما نقرأ أنه في أواخر العصر الصفوي، كان هناك عدد من البساتين والممتلكات والأراضي الموقوفة في أصفهان لدرجة أنه لم يعد هناك أراضٍ بور أو قابلة للشراء مخصصة للموقوفات الجديدة، واضطروا للبحث عن أراضٍ في كاشان والأقاليم البعيدة الأخرى لوقفها على مساجد ومدارس أصفهان، ولا تزال بعض الممتلكات الهامة حول كاشان موقوفة على "المدرسة السلطانية" في أصفهان، يمكننا أن نتخيل بسهولة حجم عائدات كل هذه الموقوفات (سبنتا، ١٣٤٦ش، ص ٣٧). ومع ذلك، لو تم استخدام هذا الكم الهائل من الموقوفات وعوائدها بطريقة أكثر كفاءة، وتم إجراء استثمارات هيكلية في قطاعي الصناعة والزراعة، لكانت الظروف الاقتصادية في العصر الصفوي بالتأكيد أفضل بكثير. ولكن يبدو أن بعض مديري الوقف في تلك الفترة كانوا حذرين بشكل مفرط في تنفيذ نوايا الواقفين، وربما لم تكن لديهم أفكار مناسبة للاستثمار في بعض الحالات. لو تم إيلاء اهتمام أكبر لقطاع الاستثمار، لكان بالإمكان بالتأكيد استخدام الأرباح الناتجة عن هذه الإجراءات لتنفيذ المزيد من البرامج الداعمة للطبقة الوسطى والفقيرة في المجتمع، وبالتالي تحقيق توزيع أكثر عدالة للثروة. بالطبع، كان هذا الأمر سيتحقق في حال توفرت الإرادة لدى الحكام ومسؤولي الوقف لتوزيع أكثر عدالة لمرافق المجتمع.

على أي حال، على الرغم من اعتقاد الباحثين بضرورة توجيه أوجه إنفاق الأوقاف نحو الأنشطة الإنتاجية والخدمات الاقتصادية لزيادة النمو الاقتصادي، وبالتالي إبراز دور الوقف في استقلال وازدهار الاقتصاد، وعمران المدن، ورفاهية المسلمين (ملائي بور، ١٣٨٤ش، ص ٤٢)، إلا أننا شهدنا تحققًا قليلاً لهذا الأمر في العصر الصفوي. فقد كانت العديد من الموقوفات راكدة وغير نشطة اقتصاديًا، وتُستخدم ضمن نطاق خدماتها التقليدية. ولو كانت أوقاف العصر

الصفوي خرجت بطريقة ما عن مهامها التقليدية وأصبحت أكثر حيوية ودخلت في الأنشطة التجارية، لكان من المؤكد أن تجلب فوائد اقتصادية جمة للحكومة والشعب، نظراً لرؤوس الأموال الضخمة المتاحة في هذا المجال.

٤. تأثير الوقف على خلق فرص العمل

بالنظر إلى الهيكل الإداري الواسع والكبير لإدارة الأوقاف في العصر الصفوي، يمكن أن نتصوّر أن هذا التنظيم قد أتاح فرص عمل لعدد كبير من الأفراد. فمع إنشاء مؤسسات لإدارة الوقف، نشأت الحاجة إلى موظفين في القسمين الإداري والتنفيذي، وكل منهم كان يكسب رزقه من هذا المصدر. ووفقًا للإحصائيات المتاحة، كانت الأجور المدفوعة لمجموع القوى العاملة في إدارة شؤون الأوقاف مرتفعة نسبيًا، وكانوا، خاصة في المستويات الإدارية، يُعتبرون من الأثرياء في المجتمع.

نظراً للإيرادات الكبيرة للأوقاف ورقباتها الموقوفة كانت عملية إدارة الأوقاف بحد ذاتها تدر منافع اقتصادية كبيرة للمتولين ومدراء شؤون الأوقاف على مختلف المستويات، كما أنها كانت تخلق فرص عمل ملحوظة. إذا افترضنا أن عقاراً ما لم يتم وقفه، بل استُخدم بشكل شخصي أو ربما تُرك مهجوراً، فلن تكون هناك حاجة لمتولي أو أشخاص يقدمون خدمات فيه لخدمة الناس. وتشير الوثائق التاريخية والآثار المادية الباقية من الأوقاف الصفوية إلى أنها وفرت فرص عمل على نطاق واسع لمختلف الأفراد.

المبالغ التي كان يتلقاها العلماء ورجال الدين العاملون في تشكيلات إدارة الأوقاف كانت تُدفع تحت المسمى العام "الوظيفة". وفي الأصل، كانت "الوظيفة" هي المدفوعات التي تُقدم لرجال الدين من عائدات الوقف أو الممتلكات الموقوفة، وكانت تُدفع من منتجات الأراضي الموقوفة. والمستفيدون من "الوظيفة"، حسب ما يظهر من الوثائق المتاحة، كانوا دائمًا من رجال الدين

(بوسه، ١٣٦٧ش، ص ١٨٣). وبما أن "الصدر" كان رئيس جميع المناصب الدينية والمسؤول عن جميع الأوقاف الدينية، فقد كان التأكيد على أن يكون الصدر من سلالة السادة الأشراف، ومثقفًا، ونموذجًا سلوكيًا، ومديرًا ذا خبرة (فلور، ١٣٨٥ش، ص ٩٥). كان يُخصص من إدارة الأوقاف مبلغ كبير للصدر ووزير الأوقاف. وفيما يخص دخل وزير أوقاف المعصومين الأربعة عشر صلوات الله عليهم أجمعين، الذي كان يدير جزءًا من أوقاف ذلك العصر، فقد ذُكر أن: "ما قرره النواب السلاطين ليدفع كرواتب سنوية من الموقوفات المذكورة، هو خمسون تومانًا. أما الحد الأقصى لما يحصل عليه وزراء الأوقاف، فقد عُلم مرارًا وتكرارًا أنه كان يتراوح بين سبعمائة تومان وألف تومان" (نصيري، ١٣٧١ش، ص ٤٨). وكان المحاسب في أوقاف المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام يتقاضى راتبًا قدره مائة تومان، وكانت رسومه المعتادة تبلغ مائة تومان سنويًا، مما يرفع إجمالي دخله ومنافعه السنوية إلى مائتين وخمسين تومانًا (نصيري، ١٣٧١ش، ص ٦٦).[1]

كانت الأوقاف في إيران تنقسم إلى قسمين: أوقاف ملكية وأوقاف متفرقة. وبسبب هذا التقسيم، كان من الممكن أحيانًا وجود اثنين من "الصدر"؛ رئيس الأوقاف السلطانية كان يُلقب بـ "الصدر الخاص"، ورئيس الأوقاف الأخرى كان يُلقب بـ "صدر الموقوفات" (تاورنييه، ١٣٦٩ش، ص ٥٨٨). كان الصدر مكلفًا، من خلال المُحاسبين والمُتَوَلّين التابعين له، بمراقبة تنفيذ شروط الوقف وفقًا لرغبة الواقف (فلور، ١٣٨٥ش، ص ١١١). وكان لـ "صدر الممالك" – مثله مثل صدر الخاصه – نواب وممثلون في جميع محاكم الدولة يُطلق عليهم اسم "نائب الصدارة" (سانسون، ١٣٤٦ش، صص ٤٠ و٤١). وقد أورد ميرزا رفيع أسماء الأوقاف في أصفهان، ويزد، وأبرقوه، وكاشان، وقم، وساوه، ومازندران، و٢٠ مدينة

١. وردت في كتابي: «القاب و مواجب دوره سلاطين صفويه) تأليف ميرزا علي نقي نصيري، و"دستور الملوك" بقلم: محمد رفيع ميرزا رفيعا معلومات حول مداخيل المتصدّين للموقوفات.

ومنطقة أخرى، كانت مسؤوليتها تقع على عاتق "الصدر الخاصّة"، الذي كان يحدد حكام الشرع والمباشرين لأوقاف تلك الولايات، بينما كانت باقي الولايات الخاضعة للحماية تابعة لـ "صدر الممالك" (ميرزا رفيع، ١٣٨٥ش، ص ١٧٥). ويبدو أنه كان هناك منصب يُسمى "وزارة المحلات الوقفية"، حيث تم تكليف "سيادت پناه مير صفي نائيني" بوزارة المحلات الوقفية في عام ١٠٤٨ هـ (خواجكي أصفهاني، ١٣٦٨ش، ص ٢٧٦).

في الأماكن التي خُصصت لها أوقاف كثيرة، كان يُفسح المجال عادةً لإنشاء مراكز للتسوق والبيع، وكانت الأماكن الدينية مثالاً على ذلك. ويبدو أن محيط الحرمين الشريفين في العهد الصفوي أصبح مكانًا للتجارة وبيع السلع، وهو ازدهار لم يكن موجودًا بنفس الشكل من قبل. وبعد العصر الصفوي، تحول هذا الأمر إلى تقليد اقتصادي، حيث كان العديد من أصحاب المتاجر والباعة المتجولين يتجمعون حول الحرمين الشريفين.

بالنظر إلى أن مجموعة من الأراضي كانت تُعرف في العصر الصفوي بالاسم العام "الأراضي الوقفية"، فهذا يشير إلى أن عددها كان كبيرًا لدرجة أنه تمت الإشارة إليها كمجموعة مستقلة من الأراضي. ومن المؤكد أن هذه الأراضي كانت لها مكانة خاصة في تخطيطات الحكام الصفويين. وكانت هذه الأراضي غالبًا تُوقف من قبل الأمراء وكبار العلماء وغيرهم لأغراض دينية، وغالبًا ما كانت تُوقف على المعصومين الأربعة عشر عليهم السلام. وفي هذه الحالة، كان القرويون يعملون في الأراضي الموقوفة ويتم تقسيم المحصول وفقًا لعقد ثنائي (غودرزي، ١٣٨٧ش، ص ٣٢١). وبفضل هذا الإجراء، استفادت الطبقات ذات الدخل المحدود، وبشكل خاص المزارعون وأصحاب البساتين.

كما كان للوظائف التي نشأت بشكل غير مباشر بسبب الأوقاف دور كبير في تحسين وضع الأسر المعيشية في العصر الصفوي. وكان هذا النوع من خلق فرص العمل ممكنًا في جميع أنواع الأوقاف تقريبًا، ويتناسب مع مدى اتساع رقعة الوقف.

٥. تأثير الوقف على تحسين وضع الفقراء والمحتاجين

يبدو أن غالبية الأوقاف في العصر الصفوي كانت مخصصة لخدمة الطبقات المحتاجة في المجتمع. ومع ذلك، كانت المساعدة الموجهة للفقراء بشكل خاص من خلال الوقف تتم بأشكال مختلفة في العصر الصفوي. على الرغم من أن فلسفة وجود الوقف قد تكون المساعدة في حل أي مشكلة أو تقديم أي خدمة لجميع الناس، إلا أن الواقفين يميلون بالتأكيد إلى أن تكون منافع أوقافهم لصالح المستحقين والأشخاص الأقل حظًا من إمكانيات المجتمع.

نظرًا لمختلف الأسباب، أهمها الأنانية لدى الكثير من البشر، لا يمكن تحقيق توزيع متوازن للثروة في المجتمع. إن المجتمع الذي تتأصل فيه ثقافة الإنفاق يتخلص من الفقر، وربما لهذا السبب يُلزم الإنسان في كل الظروف بالإنفاق في حدود طاقته، وهذا بحد ذاته يعني سعيًا جماعيًا نحو الرفاه العام (حسيني، ١٣٨١ش، ص ٥٩٣).

تُظهر دراسة موجزة لتاريخ الوقف أن الدوافع الأولى للواقفين كانت القضاء على الفقر والحرمان من بين المسلمين (سليماني فر، ١٣٧٠ش، ص ١٤٤). وكان التخفيف من الفقر أحد أهداف المحسنين في العصر الصفوي، وكان وقف الممتلكات لتقديم المساعدة للمحتاجين يحفظ كرامة الأشخاص المحرومين بأفضل شكل. إن عدم المواجهة المباشرة بين الشخص المُعطي والشخص المُستحق للمساعدة هو إحدى خصائص الأوقاف التي تزيد من قيمة عمل الواقف. فهذا العمل، بالإضافة إلى أنّه يحول دون المسّ بكرامة المحتاجين وشخصيتهم، فهو يعدّ ثمرة قيّمة لفاعل الخير نفسه، حيث لا يكون الواقف عرضة لمنّة الآخرين ومحفوظًا من هذا الجانب.

إن التنوع الكبير في مواضيع أوقاف العصر الصفوي يقودنا إلى أن الوقف في تلك الفترة كان أحد العوامل الهامة جدًا في تحسين الوضع الاقتصادي للطبقات المتوسطة وذات الدخل المحدود في المجتمع. وقد تجلى الاهتمام بالطبقات الدنيا في المجتمع في حالات عديدة من خلال نوع الأوقاف وتحديد فئة المستفيدين

منها في العصر الصفوي. وبالطبع، ظل السعي لترويج وتثبيت المذهب الشيعي في العصر الصفوي من خلال وقف الأموال والعقارات هو الدافع السائد والأكثر عددًا إحصائيًا. ولكن حتى ضمن هذه الأوقاف الشيعية، خُصصت أوقاف لانتفاع الفقراء، مثل الأوقاف التي خُصصت لتغطية نفقات سفر الزوار المحتاجين وتوفير وسائل الراحة لهم.

يمكن القول إن وجود المرافق الجانبية التي أُنشئت بجوار العتبات المقدسة أدى إلى جذب الزوار، وأحيانًا إقامتهم، وبالتالي زيادة عدد السكان، مما أضاف ازدهارًا للمدن الدينية (أحمدي، ١٣٩٠ش، ص ١٧١).

في المجتمع الحضري الصفوي، كانت تعيش مجموعات مختلفة، وكانت أكثر هذه المجموعات حرمانًا هي فقراء المدن وذوي الدخل المحدود (صفت غول، ١٣٨٨ش، ص ١٧٧). وعلى الرغم من وجود طبقة من المحتاجين يحصلون على أقل قدر من النعم المادية في إيران العصر الصفوي، كما هو الحال في جميع حكومات العالم الأخرى، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذا التفاوت الطبقي كان يضيق يومًا بعد يوم مع انتشار ثقافة الوقف. ولعل هذا هو السبب في أننا لا نجد تقارير كثيرة حول الاحتجاجات على الوضع الاقتصادي السائد في المجتمع خلال العصر الصفوي. بالطبع، عدم الاعتراض على سوء توزيع الثروة في المجتمع ملحوظ أيضًا في فترات أخرى من تاريخ إيران، وعادةً ما يُظهر الشعب الإيراني صبرًا أكبر في هذا الشأن مقارنة بالغربيين.[1]

١. يكتب الكونت دو غوبينو، المستشرق المعروف المتخصص في شؤون إيران في العصر القاجاري، في هذا السياق:
«في أوروبا أدّت العداوة بين الفقراء والأغنياء إلى ثورات كثيرة وإراقة دماء واسعة، في حين أنّه في تاريخ إيران لم يحدث ولو مرة واحدة أن نشأ نزاع بين طبقتي الفقراء والأغنياء. وقد أسهمت عدة عوامل في ظهور مثل هذه الحالة، من بينها الاعتقاد بأن القضاء الإلهي قد اقتضى أن يكون هذا الشخص معدمًا، ولذلك لا ينبغي كسر خاطره ولا النظر إليه نظرة احتقار. ولا شكّ أنّ من جملة أسباب رفق الطبقة الغنية بالفقراء مبادئُ تعاليم الإسلام» (دوغوبينو، بدون تاريخ، ص٤٤) .

كان الشكل الأهم لتقديم المساعدة للناس منذ العصر الصفوي هو شكل المدفوعات المالية المباشرة والمساعدات العينية التي كانت تتم بشكل معتاد ومنتظم تحت مسمى "الوظيفة" والمستمر. وكان السبب الرئيسي لدفع هذه الأموال للناس هو الحاجة المالية، أو كونهم غرباء (مسافرين أو عابري سبيل)، أو زائرين. وكان للحرم الرضوي الشريف، كمؤسسة تُدار بفضل أوقاف الناس، دور مهم في تلبية احتياجات المحتاجين. وكانت مدفوعات المساعدة التي تتم على شكل "وظيفة" وراتب شهري، من الأعمال التي تمت بتنسيق وثيق بين "العتبة الرضوية" والحكومة المركزية في العصر الصفوي وما بعده. وكان دفع الأموال للمواطنين العاديين يتم بسرعة وبأمر مباشر من المتولي إلى أمين الصندوق، وعادةً ما كان يحظى برضا الأفراد (حسن آبادي، ١٣٩٦ش، ص ٢١ – ٢٣).

لقد كان الملوك الصفويون، وعلى رأسهم الشاه عباس الأول، روادًا في مجال الوقف لدعم الفئات الضعيفة في المجتمع. ووصل دخل أوقاف الشاه عباس للمعصومين عليهم السلام في عام ١٠١٧هـ إلى ثمانية آلاف تومان، وتم توزيعها على المستحقين (منجم، ١٣٦٦ش، ص ٣٤٠). وهذا الرقم يعتبر ضخمًا جدًا عند مقارنته بمستويات الدخل والنفقات في العصر الصفوي، وقد تم توزيعه كما ذكرنا بين الفقراء.[1]

هناك عدد لا بأس به من التقارير حول الأوقاف المخصصة للمحتاجين في المصادر الصفوية، وخاصة في كتب الرحلات. وكانت المنافع التي تعود على مختلف فئات المحتاجين تتسم بتنوع كبير.

١. في العصور اللاحقة ازداد هذا الرقم أكثر أيضًا. «ومن جملة الخيرات والمبرّات الموقوفة على الساحة المقدّسة لحضرات المطهّرين، ذوي المقامات السامقة والمراتب العرشية، المعصومين الأربعة عشر ـ صلواتُ الله عليهم أجمعين ـ تلك الأوقاف التي أنشأها النوابُ الفاتحون للأقاليم، الساكنون في جنات الفردوس. ويبلغ حاصلها وإيراداتها السنوية ثلاثة عشر إلى أربعة عشر ألف تومان، وهي مقرّرة لتُصرف، وفق الوظيفة والنظام، على أرباب الاستحقاق والحاجة...» (واله قزويني، ١٣٨٢ش، ص٥٨٨).

يعتقد سيوري أن الخانات (دور الضيافة) في العصر الصفوي بُنيت خصيصًا لخدمة الفقراء (سيوري، ١٣٧٢ش، ص ١٨٧). والمنافع العائدة من وقف دار الضيافة، والحمام، وعدد قليل من المحلات التجارية التي أوقفها شاه ويردي بيك في عهد الشاه سليمان، كانت تُصرف وفقًا لوثيقة الوقف على شراء الشموع وأجور حراسها، والباقي كان يُعطى للزوار والمسافرين الفقراء والمرضى عابري السبيل الذين ليس لهم مكنة مالية من العودة إلى أوطانهم (فاضل بسطامي، ١٣٩٣ش، ص ٤٥٦).

كان جزء كبير من المساعدات للمحتاجين في الأماكن المقدسة الشيعية يخصّص على شكل مواد غذائية. ووفقًا لما كتبه تاورنييه، كانوا يقدمون وجبات الطعام للناس يوميًا في حرم السيدة المعصومة عليها السلام من ريع الأوقاف (تاورنييه، ١٣٦٩ش، ص ٨٢). بالإضافة إلى الطعام، كانت يُوزّع جزء من أوقاف الأماكن المقدسة نقداً بين الفقراء. وكانت أهم الأماكن لتوزيع النقود الموقوفة على المحتاجين هي حرم الإمام الرضا عليه السلام، ثم حرم السيدة المعصومة عليها السلام، ثم ضريح الشيخ صفي الدين. وكان الطعام يُوزع للفقراء أيضًا في موقع ضريح الشيخ صفي الدين. وقد كتب أولياريوس (أولياريوس، ١٣٦٩ش، ج٢، ص ٤٩٨) و دلافالي (دلافالي، ١٣٩٠ش، ص ٢٩٦) معلومات حول هذا الأمر.

ووفقًا لـ كاريري، كان ضريح الشيخ صفي الدين يحقق إيرادات سنوية قدرها ثمانون ألف ليرة، يتم توزيعها بين الأشخاص ذوي الدخل المحدود ورجال الدين المجاورين والمكلفين بصيانة المسجد (كاريري، بدون تاريخ، ص ٤٢). كما أوقف الشيخ عبد الغفار بجانرودي "مزرعة يك تلوداش" الواقعة في منطقة لنكركان على ضريح الشيخ صفي الدين لتُصرف على الفقراء والمساكين (عبدي بيك شيرازي، ١٣٩٠ش، ص ٢٤٧).

وتم تخصيص جزء من الأوقاف للزوار الفقراء في العتبات المقدسة. مثال ذلك مزرعة جاغرق في ناحية تبادكان بمشهد، التي أوقفها مهدي قلي بيك،

حارس جياد الشاه عباس الأول الصفوي، لطلاب العلوم والزوار الفقراء في الحرم الرضوي (أنزابي نجاد وآخرون، ١٣٨٨ش، ص ٩٦).

بشكل عام، أدت العديد من الأوقاف، بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى تحسين الظروف المعيشية والرفاهية للأفراد الأكثر ضعفًا في مجتمع العصر الصفوي. بل وتم تخصيص أوقاف لتعليم الأطفال في الأماكن التي تفتقر إلى المكاتب المدرسية، وذلك لتلبية احتياجاتهم التعليمية بطريقة ما. على سبيل المثال، أوقف الحاج حق نظر آقا رقبات مزرعة تزيد مساحتها على ستين جريبًا، وتم تخصيص مصروفها لشخص صالح من علماء الشيعة ليتولى تعليم "العقائد الدينية والأحكام الشرعية" للأطفال وعموم الناس في عدة قرى (جعفريان، ١٣٧٩ش، ج٢، صص ٨٨٤ و ٨٨٥).

بالطبع، في بعض الحالات، كانت المساعدات مقتصرة على الشيعة الإثني عشرية، وفي إطار دعم نشر التشيع والشيعة، كان يتم في بعض وثائق الوقف تحديد أن الوقف مخصص صراحةً للشيعة الإمامية. على سبيل المثال، توجد وثيقة وقف من الشاه سلطان حسين تضمنت هذا القيد للمستفيدين (سبنتا، ١٣٤٦ش، صص ١٢٥ و ١٢٦).

النتيجة

إن تأثير وقف الأموال في العصر الصفوي على معيشة أفراد المجتمع كان أكبر من المتوقع عادةً من ظاهرة مثل الوقف. ويعود السبب في ذلك إلى اتساع ثقافة الوقف في تلك الفترة، التي تُعد العصر الذهبي للوقف في إيران. إن الدعم العملي من الملوك الصفويين والعلماء الكبار لتيار وقف الأموال أدى إلى ارتفاع إحصائيات الموقوفات بشكل كبير.

على الرغم من أن الهدف الأساسي للوقف كان يتركز حول تعزيز التشيع من خلال الوقف للأماكن الشيعية وإحياء المناسبات الشيعية، إلا أن هذا النوع من

الوقف كان غالبًا ما يتم بمنظور تأمين رفاهية الشيعة. وكان أحد الأدوار الهامة للوقف هو المساعدة في التوزيع العادل للثروة والحد من الفوارق الطبقية في المجتمع. حيث كان دخول الأثرياء على نطاق واسع إلى قائمة الواقفين يؤدي إلى إنشاء أوقاف ضخمة ساعدت في تأمين معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، ومنعت تراكم رأس المال في أيدي فئة معينة.

أدت الموقوفات إلى انخفاض تكاليف الناس بشكل كبير في القطاعات الخدمية وقطاعات الرفاهية. كما أن تضخم الموقوفات في العصر الصفوي أدى إلى نشوء هياكل واسعة ومنظمة لإدارة الأوقاف، مما استدعى توظيف عدد كبير من القوى البشرية للقيام بالمهام داخل هذا الهيكل، وبالتالي خلق فرص عمل جيدة. علاوة على ذلك، أدى وقف الأموال للأماكن الدينية إلى ازدهار التجارة على هامش هذه الأماكن. بالإضافة إلى ذلك، فإن بناء الخانات (دور الضيافة) ساهم في تطوير التجارة بشكل غير مباشر من خلال توفير الأمن والرفاهية للتجار.

كذلك، في كثير من الحالات، كان الوقف إما يخصص مباشرة للفقراء، أو يتم تخصيص مبالغ معينة من عائدات الأماكن الموقوفة لتلبية احتياجات المحتاجين في المجتمع.

النقطة الملحوظة في الآثار السلبية للوقف في العصر الصفوي هي عدم وجود انتفاضات شعبية واسعة النطاق بدوافع الاعتراض على الظروف الاقتصادية والتمييز الاقتصادي في المجتمع. تُلزمنا الوثائق التاريخية بأن مثل هذه الاضطرابات كانت نادرة للغاية في تاريخ الدولة الصفوية، وهو أمر ملفت بالنظر إلى أن هذه السلالة حكمت لمدة ٢٣٥ عامًا. ورغم أن غياب هذه الاعتراضات لا يمكن أن يكون دليلاً على الرضا الاقتصادي الأقصى للناس، إلا أنه قد يشير إلى أن الظروف لم تكن غير محتملة بالنسبة لمختلف فئات المجتمع. من المؤكد أن كثرة الموقوفات في العصر الصفوي كان لها دور رئيسي في هذا الرضا العام.

كان الاقتصاد الإيراني في العصر الصفوي يتمتع بظروف جيدة نسبياً مقارنة بالفترة التي سبقته والتي تلته، ولكن لو أن هذه الظروف الجيدة لم تترافق مع توزيع متوازن نسبياً، ولو أن أثرياء المجتمع انشغلوا فقط بتكديس الثروة وامتنعوا عن الوقف وما شابهه، لكانت الفجوة الاقتصادية بين الطبقات المختلفة قد ازدادت، مما كان سيؤدي إلى ظهور سلسلة من الاحتجاجات الشعبية.

المصادر

أحمدي، نزهت. (١٣٩٠ش). در باب اوقاف صفوى. طهران: منشورات مكتبة ومتحف ومركز وثائق مجلس الشورى الإسلامي.

انزابي نجاد، رضا وآخرون. (١٣٨٨ش). بيست وقفنامه از خراسان. مشهد: مؤسسة الأبحاث الإسلامية.

اولياريوس، آدام. (١٣٦٩ش). سفرنامه آدام اولئاريوس. (ترجمة: حسين كرد بچه). منشورات كتاب براى همه.

باستاني پاريزي، محمد إبراهيم. (١٣٦٢ش). سياست و اقتصاد عصر صفوى. طهران: منشورات صفي عليشاه.

بسطامي، فاضل؛ نوروز علي بن محمد باقر. (١٣٩٣ش). فردوس التواريخ. مشهد: مؤسسة الأبحاث الإسلامية.

بوسه، هربرت. (١٣٦٧ش). تشكيلات ديوان اسلامى. (ترجمة: غلام رضا ورهرام). طهران: مؤسسة الدراسات والأبحاث الثقافية.

تاورنيه، جان باتيست. (١٣٦٩ش). سفرنامه تاورنيه. (ترجمة: أبو تراب نوري، تصحيح: حميد شيراني). منشورات مكتبة سنائي ومكتبة تايبد.

تركمان، اسكندر بيگ. (١٣٨٧ش). تاريخ عالم آراى عباسى. طهران: منشورات أمير كبير.

جعفريان، رسول. (١٣٧٩ش). صفويه در عرصه دين، فرهنگ و سياست. قم: مركز أبحاث الحوزة والجامعة.

حسن آبادي، أبو الفضل. (١٣٩٦ش). نقش فرهنگ وقف در ترويج فرهنگ زيارت. مشهد: مؤسسة الأبحاث الإسلامية التابعة للعتبة الرضوية المقدسة.

حسيني، هادي. (١٣٨١ش). فقر و توسعه در منابع دينى. قم: بوستان كتاب.
خواجگي أصفهاني، محمد معصوم. (١٣٦٨ش). خلاصه السير. طهران: منشورات علمى.
دلافالي، پيترو. (١٣٩٠ش). سفرنامه پيترو دلافالي. (ترجمة: شعاع الدين شفا). طهران: شركة منشورات علمى و فرهنگى.
دهخدا، علي أكبر. (١٣٣٧ش). لغت نامه. طهران: جامعة طهران.
دوگوبينو، جوزيف آرثور. (بدون تاريخ). سه سال در ايران. (ترجمة: ذبيح الله منصورى). طهران، صحيفة كوشش.
ديولافوآ، جين (١٣٧٨ش). سفرنامه. (ترجمة: همايون فره وشي). طهران: منشورات قصه پرداز.
سانسون، نيكولاس. (١٣٤٦ش). سفرنامه سانسون. (ترجمة: تقي تفضّلي). طهران: منشورات ابن سينا.
سپنتا، عبد الحسين. (١٣٤٦ش). تاريخچه اوقاف اصفهان. أصفهان: الإداره العامة لأوقاف محافظة أصفهان.
سليمي فر، مصطفى. (١٣٧٠ش). نگاهى به وقف و آثار اقتصادى - اجتماعى آن. مشهد: مؤسسة الأبحاث الإسلامية التابعة للعتبة الرضوية المقدسة.
سويل، توماس. (١٣٨٢ش). اصول اساسى علم اقتصاد. (ترجمة: محمد حسين وقار). طهران: منشورات اطلاعات.
سيرو، ماكسيم. (١٣٥٧ش). راه هاى باستانى ناحيه اصفهان و بناهاى وابسته به آن. (ترجمة: مهدي مشايخي). طهران: منشورات الجمعية الوطنية للحفاظ على الآثار الوطنية الإيرانية.
سيورى، روجر. (١٣٧٢ش). ايران عصر صفوى. (ترجمة: كامبيز عزيزي). طهران: نشر مركز.

شاردان، جان. (١٣٧٤ش). سفرنامه شاردن. (ترجمة: اقبال يغمائي). طهران: منشورات توس.
شاملو، ولي قلي بن داودقلي. (١٣٧١ش). قصص الخاقاني. (تصحيح: حسن سادات ناصري). طهران: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي.
صفت گل، منصور. (١٣٨٨ش). فراز و فرود صفويان. طهران: كانون انديشه جوان.
عبدى بيگ شيرازى، زين العابدين. (١٣٩٠ش). صريح الملك؛ وقف نامه بقعه شيخ صفى الدين اردبيلى. (تصحيح: محمود محمد هدايتي). طهران: منظمة الأوقاف والشؤون الخيرية.
فلسفي، نصر الله. (١٣٣٩ش). زندگانى شاه عباس اول. طهران: نشر كتاب كيهان.
فلور، ويليم. (١٣٨٥ش). نظام قضايى عصر صفوى. (ترجمة: حسن زنديه). قم: معهد أبحاث الحوزة والجامعة.
فوران، جان. (١٣٨٣ش). مقاومت شكننده؛ تاريخ تحولات اجتماعى ايران از صفويه تا سالهاى پس از انقلاب اسلامى. (ترجمة: أحمد تدين). طهران: نشر رسا.
كاريري، جملي. (بدون تاريخ). بدون مكان، بدون ناشر.
كياني، محمد يوسف؛ كلايس، ولفرام. (١٣٦٢ش). فهرست كاروانسراهاى ايران. نشر سكه.
گودرزي، حسين. (١٣٨٧ش). تكوين جامعه شناختى هويت ملى در ايران با تأكيد بر دوره صفويه. طهران: منشورات تمدن ايراني.
مشيزي، مير محمد سعيد. (١٣٦٩ش). تذكره صفويه كرمان. (تصحيح: محمد إبراهيم باستاني پاريزي). طهران: نشر علم.

ملا آقائي، إيرج. (١٣٩٣ش). نقش وقف در ماندگارى آثار تاريخى و هويت ملى. مشهد: مؤسسة الأبحاث الإسلامية التابعة للعتبة الرضوية المقدسة.
ملائي پور، جواد. (١٣٨٤ش). وقف سرمايه اى ماندگار. قم: منشورات مركز الأبحاث الإسلامية التابع لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون.
منجم، ملا جلال الدين. (١٣٦٦ش). تاريخ عباسى يا روزنامه ملاجلال. منشورات وحيد.
ميرزا رفيعا، محمد رفيع بن حسن ميرزا رفيعا. (١٣٨٥ش). دستور الملوك ميرزا رفيعا. (تصحيح: محمد إسماعيل مارچينكوفسكي، ترجمة: علي كردآبادي). طهران: منشورات وزارة الخارجية.
نصيري، ميرزا علي نقي. (١٣٧١ش). القاب و مواجب دوره سلاطين صفويه. (تصحيح: يوسف رحيم لو). مشهد: منشورات جامعة الفردوسي مشهد.
واله قزويني أصفهاني، محمد يوسف. (١٣٨٢ش). ايران در زمان شاه صفى و شاه عباس دوم. (تصحيح: محمد رضا نصيري). طهران: جمعية الآثار والمفاخر الثقافية.